



# ملخص أطروحة الماجستير بعنوان <mark>ضمانات حرية التعبير عن الرأي</mark> دراسة مقارنة

اسم الطالب

مها عدنان طعمة

المشرف

الأستاذ الدكتور باسم عزو

المشرف المشارك

القسم والاختصاص قسم القانون العام



## **◄ الملخـــــص**

حرية التعبير من أهم القضايا التب ناضلت من أجلها الشعوب والجماعات علم مر العصور وحظيت باهتمام كبير من مختلف فئات المجتمع نظراً لأهميتها وجوهريتها فب حياة الإنسان.

وحول هذه الفكرة كان هذا البحث الذى تناول الأساس التشريعي لحرية التعبير عن الرأي، وبيان كيف تبنت الدول موضوع الدراسة النض على حرية التعبير عن الرأي ووادور المهم الذي يقوم به المشرع في تفنيدها وتنظيمها طبقاً للنظام السياسي المتبع في هذه الدول، والتزام الدول وتعهدها بتضمين تشريعاتها الوطنية النض على حقوق الإنسان بما يتواكب وقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان ومبادئه والذي يعد من الضمانات الأساسية، والجوهرية لحماية حقوق الإنسان.

إضافة إلى ذكر بعض مظاهر حرية التعبير عن الرأب كونها حرية جامعة للحريات الفكرية الأخرى كافة، نذكرُ منها على سبيل المثال حرية الصحابة فهي ضرورية للممارسة الكاملة والفعالة لحرية التعبير عن الرأب وأداة لا غنب عنها المسلم التعبير عن الرأب عالم المواطنون مقهم في تلفي المعلومات ونشرها والسعب إليها، كما نعد التظاهرات السلمية فوسائل مرية التعبير عن الرأب ظاهرة كبير من الرأب ظاهرة كبير من الرأب ظاهرة كبير من الأمراك المواطنون مقمة بالمواطنون مقمة الأمراك المسلمية أو الاقتصادية المحتمعات في عنص المالية المالك المسلمية أو الاقتصادية المتعبد المسلمية المسلمية المسلمية أو الاقتصادية أو التقافدات المسلمية والوطنية والوطنية والقامية والعالمية للتفاعل مع هذه المناسبة وإحيائها والتعبير عن آراء ومطالب المشاركين في التجمع التراكمة المسلمية من المسلمية الأطباط المسلمية والمسلمية المسلمية المسلمي

ومن ثم تم التطرق إلى المواثيـق الدوليـة العالميـة والإقليمية والإعلانـات الدولية ذات الـصلة بحقـق الإنسان وارتباطها بحرية التعبير ، وقد ظهـر ذلك واضحاً فب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨، خما أن المراكب وحقوق الإنسان العالمي لحقوق الإنسان العالمي لحقوق الإنسان ألى العالمي لحقوق الإنسان ألى العالمي لحقوق الإنسان ألى العالمي لحقوق الإنسان العالمي لحقوق الإنسان العالمي التعلق على العالمي المتعرفة المتعرفة المتعرفة المتعرفة المتعرفة المتعرفة المتعرفة المتعرفة المتعرفة العلومات والأقدار وتلقيها ألى العلق إلى العلومات والأقدار وتلقيها وإناد المتعرفة المتعرفة المتعرفة العلومات والأقدار وتلقيها وإلى التنفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان عام، ١٩٥٠ فقد تميزت عن مثيلاتها بأنها تتضمن تفصيلات أكثر فيما يتعلق بحرية الرأب والتعبير من أب إتفاقية دولية أو إقليمية أخرى.

وكذلك الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن الصادر عام ١٧٨٩ والذب شكل نقلة نوعية علب الصعيد الفكرب حيث نص علب أن: "حرية التعبير من الحريات الأساسية للإنسان".

وكذلك أقرت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان وواجباته عام ١٩٦٩ بحق كل إنسان في التغيير ، وينطوب تحت هذا الحق حقه في البحث عن المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها بأب وسيلة سواء أكان ذلك شفاهة أم طباعة أم كتابة أم في شكل قالب فني، وبصرف النظر عن الحدود الجغرافية، أيضا تم الحديث عن أهم القيود والضوابط الواردة على ممارسة حرية التعبير عن الرأب لإقامة التوازن بين حقوق الأفراد وحرياتهم من جهة وحقوق الجماعة ومصالحها من جهة أخرى.

هذا فيما يخص الضمانات التشريعية لحرية التعبير عن الرأس، وفيما يخص الضمانات القضائية لهذه الحرية فقد تم الحديث عن القضاء العادب ودوره في حماية حرية التعبير عن الرأس وتطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك دور القضاء الإداري في ضمان هذه الحرية وتطبيقات القضاء الدستوري من النظم الدستورية المقارنة موضوع الدراسة.

الكلمات المفتاحية: حرية التعبير – ضمانات تشريعية – ضمانات قضائية – مظاهر التعبير – مواثيق عالمية –مواثيق إقليمية – ضوابط التعبير.





# PhD dissertation

# Judicial Control over The Actions of The Local Administration

**Comparative Study** 

**Student Name** 

**Anas Hasan Raad** 

**Co-Supervisor** 

**Supervisor** 

Dr. Ammar AL- Terkawi

#### Department

# Administrative and Financial sciences Department of Public Law



### **Summary**

Administrative organization is a tool or means of public administration to achieve its multiple purposes efficiently and effectively, in order to reach a high level of economic and social development. The administrative organization takes two main forms throughout the country, namely: administrative centralization and administrative decentralization. The difference in choosing the appropriate administrative organization is due to the different political, economic and social systems, in addition to administrative reasons related to improving the performance of public utilities. It goes without saying that judicial oversight is an effective tool for the embodiment of the rule of law, and there is no doubt that judicial oversight over the actions of the local administration with its impartiality, objectivity and independence constitutes a strong guarantee and an important means for enforcing respect for the law, especially in order to ensure the principles of integrity, transparency and competition, and to correct imbalances administration, and ensuring adherence to the contents and requirements of the principle of legality. This study aimed to demonstrate the importance of judicial oversight in the field of administrative law in general, and in the scope of local administration in particular, by presenting and analyzing the constitutional and legal rules related to judicial oversight, whether through analyzing of legality, or the oversight of appropriateness, and taking note of the details of the discretionary power Which Granted to local administration units, with the aim of reaching a clear picture of the role of the judiciary oversight in bridging the gaps in political and administrative oversight. This study concluded with the importance of the judiciary and its prominent role in achieving social justice and consolidating reassurance in the hearts of citizens, especially by emphasizing that no action is immune from judicial oversight, and it is not permissible to argue with what it has ruled or to oppose the implementation of its rulings, especially since the judiciary expresses About an important equation whose pillars are: the right, the conscience of the people, and the authority of the state.